

قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤

بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص البنود أرقام : ٩، ١٠، ١٢، ١٥ من الفقرة الأولى من المادة الأولى

من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، وبنص الفقرة

الأخيرة من المادة ذاتها ، النصوص الآتية :

بند (٩) :

٩ - المحررات وباقى الأوعية الخاضعة لضريبة الدمة النوعية :

(٢) جنيهان على كل وعاء من الأوعية الخاضعة لضريبة الدمة النوعية التي تكون ضريبة الدمة عليها من فئة الخمسة قروش فأكثر ، ويعفى من قيمة الرسم أسطوانات البوتاجاز ، وتذاكر نقل الأفراد بوسائل النقل البرى والسكك الحديدية .

بند (١٠) :

١٠ - استخراج صور المحررات :

(٥) جنيهات على استخراج كل صحيفة من صور المحررات الرسمية من مصلحة الشهر العقارى .

بند (١٢) :

١٢ - الشراء من الأسواق الحرة :

(٪٢) من قيمة كل سلعة تشتري من الأسواق الحرة يزيد ثمنها على (٥) دولارات ويحد أدنى دولار واحد ، ويعفى من هذا الرسم أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلى الأجنبى العاملون (غير الفخريين) المقيدون فى الجداول التى تصدرها وزارة الخارجية ، وتلتزم الأسواق الحرة بتحصيل هذا الرسم وتوريده إلى مصلحة الضرائب المصرية .

بند (١٥) :

١٥ - الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحال العامة السياحية أو غيرها من الأماكن العامة ، وذلك بواقع (١٢٪) من المبالغ المدفوعة على أن يستثنى من ذلك ما تقيمه الدولة منها والحفلات التابعة لوزارة الثقافة والشباب والرياضة وقطاعاتها لنشر الوعي الثقافي والرياضي .

وتلتزم الجهات التي تقدم هذه الخدمات بتحصيل هذا الرسم مع قيمة الخدمة وتوريده إلى مصلحة الضرائب المصرية .

(المادة الأولى / فقرة أخيرة) :

وتصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير المالية ، وتحدد إجراءات مواعيد تحصيل وتوريدي الرسم المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة .

وتلتزم الجهات المكلفة بتحصيل الرسم المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة بتقديم إقرار شهري لوزارة المالية عن قيمة ما تم تحصيله طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه في حالة التخلف عن توريدي حصيلة الرسم في الموعد المحدد لذلك دون عذر يقبله وزير المالية أو من يفوضه ، بالإضافة إلى مقابل تأخير بواقع (٢٪) من قيمة ما لم يسدد من الرسم عن كل شهر تأخير حتى تاريخ السداد ، وتعامل كسور الشهر وكسور الجنيه باعتبارها شهراً أو جنيهاً كاملاً ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يجاوز مقابل التأخير مثل الرسم المقرر .

ويكون لوزير المالية أو من يفوضه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الجهة المكلفة بتحصيل وتوريدي الرسم مقابل دفع مبلغ يعادل (١٠٠٪) مما لم يورد من حصيلة الرسم ، فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت ولم يصدر فيها حكم نهائي يكون الصلح مقابل دفع مبلغ يعادل (١٥٪) مما لم يورد من هذه الحصيلة .

(المادة الثانية)

يُضاف إلى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ،

ثمانية بنود جديدة بأرقام : (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨) نصوصها الآتية :

بند (٢١) :

٢١ - عقود شراء أو بيع أو إعارة أو تجديد أو غيرها من عقود اللاعبين الرياضيين مصريين أو أجانب ، وعقود الأجهزة الفنية والإدارية والمديرين الفنيين مصريين أو أجانب ، لأى لعبة رياضية ، وذلك بواقع ما يأتى :

| القيمة السنوية للعقد | مقدار الرسم |
|---------------------------------------------|-------------|
| مليون جنيه أو أقل . | (٪٣) |
| أكثر من مليون جنيه وحتى مليونى جنيه . | (٪٤,٥) |
| أكثر من مليونى جنيه وحتى ٣ ملايين جنيه . | (٪٦) |
| أكثر من ٣ ملايين جنيه وحتى ٥ ملايين جنيه . | (٪٧,٥) |
| أكثر من ٥ ملايين جنيه وحتى ١٠ ملايين جنيه . | (٪٩) |
| أكثر من ١٠ ملايين جنيه . | (٪١٠) |

وعلى اتحاد اللعبة الرياضية المختص قبل توثيق أى عقد من تلك العقود تحصيل هذا الرسم وتوريده إلى مصلحة الضرائب المصرية .

بند (٢٢) :

٢٢ - تراخيص شركات الخدمات الرياضية المنشأة طبقاً لقانون الرياضة وذلك بواقع (٥ .٪) من رأس المالها ، سواء عند منح الترخيص ابتداءً أو عند تجديده . وعلى الجهة المختصة بنحو الترخيص أو تجديده تحصيل الرسم وتوريده لمصلحة الضرائب المصرية .

بند (٢٣) :

٢٣ - أغذية الكلاب والقطط والطيور الأليفة للزينة ، سواء وردت مهياً للبيع بالتجزئة أو غير مهياً ، وذلك بواقع (٪ ٢٥) من قيمة الفاتورة للأغراض الجمركية مضافة إليها الضريبة الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم . وفي حال استيراد الأغذية المشار إليها فيلتزم الجمرك المختص بتحصيل هذا الرسم وتوريده إلى مصلحة الضرائب المصرية .

بند (٢٤) :

٢٤ - منتج البنزين بأنواعه ، وذلك بواقع (٣٠) قرشاً على كل لتر مبيع . ومنتج السولار بواقع (٢٥) قرشاً على كل لتر مبيع .

بند (٢٥) :

٢٥ - أجهزة التليفون المحمول وأجزاؤه وجميع الإكسسوارات الخاصة به ، وذلك بواقع (٪ ٥) من قيمتها مضافة إليها الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى .

بند (٢٦) :

٢٦ - التبغ الخام أو غير المصنوع وفضلات التبغ بكل أشكاله ، وذلك بواقع ١,٥ جنيه عن كل كيلو جرام صافي .

التبغ المصنوع ، وأنواع أخرى من تبغ مصنع أو أبدال تبغ مصنعة ، وتبغ متجلانس أو مجدد ، وتبغ الشيشة ، وخلاصات وأرواح تبغ ، وذلك بواقع (٣) جنيهات عن كل كيلو جرام صافي منها .

بند (٢٧) :

٢٧ - جميع أنواع الحديد تام الصنع الوارد من الخارج سواء من خلائق وغير خلائق طالما يتم بيعه في السوق المحلي بشكل مباشر والمشمولة ببنود (٧٢,٨ - ٧٢,٩ - ٧٢,١٠ - ٧٢,١١ - ٧٢,١٢ - ٧٢,١٣ - ٧٢,١٤ - ٧٢,١٥ - ٧٢,١٦) الواردة في الفصل (٧٢)

من التعريفة الجمركية المنسقة وذلك بواقع (١٠٪) من القيمة السوقية المقررة للأغراض الجمركية مضافاً إليها الضريبة الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم .

بند (٢٨) :

٢٨ - (٥٪٠.٢) من قيمة فاتورة الإنترن特 للشركات والمنشآت التجارية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شوال سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢١ يونيو سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسى